تفعيل دور المشاركة الشعبية للارتقاء بالمناطق العشوائية بمدن المملكة العربية السعودية من خلال "هندسة إدارة المنشآت والمرافق "Facilities Management"

جاهد بن مقصود تارم

قسم العمارة ، كلية تصاميم البيئة ، جامعة الملك عبد العزيز
جدة ، المملكة العربية السعودية

الملخص :

تعد المناطق العشوائية أحد أهم المشكلات العمرانية بمدن المملكة العربية السعودية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لمعالجتها، إلا أن المشكلة مازالت قائمة وتشكل هاجس المسؤولين على جميع المستويات للعمل على إيجاد الحلول الفعالة والوسائل المناسبة لتقليصها والحد من انتشارها. وبالنظر في الدراسات والأبحاث التي تمت في هذا المجال نجد أن المشكلة متعددة الاتجاهات والمحاور(عمرانية، بيئية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية وتنظيمية) ولا يسع جهة دون أخرى الإنفراد والتصدي للمشكلة دون المشاركة الفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة ونخص بالذكر المشاركة الشعبية الفاعلة لسكان المناطق العشوائية ومن يمثلهم في المحافل الرسمية.

لحداثة عهد المملكة العربية السعودية بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصبوغة بالصفة الرسمية كان لزاما علينا أن نبين في هذا البحث أهمية المشاركة الشعبية وإيجابياتها والمعوقات التي تواجهها وعوامل نجاحها بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص ، كما تطرق البحث لآلية المشاركة الشعبية والشركاء المشاركون الرئيسيون في عملية التنمية والارتقاء.

بين البحث الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هندسة إدارة المنشآت والمرافق في تنظيم وإدارة عملية التطوير والارتقاء على مستوى التخطيط الاستراتيجي ومستوى التخطيط التشغيلي للمدينة بتفعيل دور المشاركة الشعبية والتنسيق مع الجهات المعنية المختلفة، وربطها مع مستويات اتخاذ القرارات (الأمارة والمجالس المنبثقة منها) ومصادر

تقديم الخدمات (الأمانات والدوائر الحكومية) لضمان كفاءة التطوير والارتقاء بدرجة مرضية للسكان والمسؤولين.

كلمات مفتاحية:
المشاركة الشعبية، المناطق العشوائية، عملية التطوير والارتقاء، هندسة إدارة المنشآت والمرافق، المنظمات غير الحكومية، التخطيط الإستراتيجي، التخطيط التشغيلي.

١. المقدمة:

على الرغم من مكانة المملكة العربية السعودية الاقتصادية على المستوى الدولي إلا أننا نجد أن مدن المملكة الرئيسية والحيوية تنتشر بها المناطق العشوائية بشكل قد يثير الدهشة والتساؤل عن سبب وجود هذه المناطق وبهذا الانتشار،وأحسب أن الأرقام والدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المناطق العشوائية كفيلة بالوقوف عندها وتأملها ومراجعتها والحزم والنية الصادقة والعمل الدؤوب على تقليصها ومحاولة معالجتها. وأن يشكل هذا الأمر هاجس الجميع مسؤولين ومواطنين مع المشاركة الفاعلة في التخطيط ووضع الحلول لهذه الظاهرة.

يختلف مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها من مكان لآخر تبعاً لظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به، فهناك فهماً يرى العشوائيات مناطق تنشأ غير مخططة عمرانياً ومحرومة من الخدمات والمرافق الأساسية، بينما يرى البعض المناطق العشوائية باعتبارها مناطق فقيرة ومزدحمة Slums بصرف النظر عن كونها التزمت بقوانين الدولة من عدمه، ويذهب كثير ممن تعرضوا لدراسة ظاهرة العشوائيات إلى أن المناطق العشوائية أو قطاع الإسكان غير الرسمي هي في مجموعها مجتمعات عمرانية تنشأ باغتصاب الأراضي العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد والاستيطان غير القانوني في أملاك الدولة أو أملاك الغير وإقامة مباني سكنية عليها دون الحصول على موافقة السلطات الرسمية، وتكون غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها وتعانى نقص في الخدمات العامة والمرافق

الأساسية، كما تشمل العشوائيات العشش وبيوت الصفيح التي يلجأ عدد من فقراء الحضر إلى تشييدها باستخدام مخلفات المباني والمواد الرخيصة [١].

ورغم تعدد المسميات إلا أنها تشترك في عامل واحد هو أن عمليات البناء وتطويره والإضافة إليه تتم بواسطة الأسر وبالاعتماد أساساً على الجهود الذاتية، فالمناطق العشوائية حلاً ابتكره محدودو الدخل لمواجهة أزمة الإسكان وعدم قدرتهم على دخول سوق الإسكان الرسمي نظراً لعدم امتلاكهم للإمكانيات المادية اللازمة للحصول على سكن ملائم يتمتع بالشرعية والاعتراف من الدولة أو السلطات المحلية التابعة لها [٢]. ومن التعريف يتبين أن مشكلة المناطق العشوائية متعددة الاتجاهات والمحاور (عمرانية، بيئية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية وتنظيمية). ومن هذا المنطلق تكمن صعوبة الحل والتطوير ، كما تختلف خصائص المناطق العشوائية من منطقة إلى أخرى فعلى سبيل المثال نجد أن عشوائيات منطقة شرق الخط السريع بمحافظة جدة تكونت بسبب الهجرة من الريف إلى المدن وانخفاض مستوى خدمات البنية التحتية وحتى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. بينما عشوائيات منطقة وسط البلد سببها تدهور المنشآت السكنية وانخفاض قيمة الإيجار مما سبب تكدس العمالة الوافدة وعدم تناسق وترابط المجتمع بها وظهور سلبيات ومشكلات اجتماعية ملموسة لهذه المناطق.

ولا يسع جهة بحد ذاتها مهما كان مجال تخصصها أن تتصدى لمثل هذه المشكلة دون تكاتف وتضافر جهود المجتمع بجميع شرائحه للحد من انتشار المناطق العشوائية ولوضع الحلول والمقترحات الكفيلة بتطوير المناطق العشوائية الحالية والارتقاء بها. ولتحقيق هذا المطلب يجب النظر على تفعيل دور المجتمع بكامل طاقاته من خلال تفعيل المشاركة الشعبية.

إن المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية والقضايا البيئية المختلفة حديثة عهد بالمجتمعات الديمقراطية الغربية [٣] ، فمنذ ثلاثون عاما أو أكثر بدأ الحديث عن

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الحيوية والتي تخص المجتمعات الغربية. وبدأ تأثير المشاركة الشعبية يزيد بتزايد الوعي من قبل المواطنين بدور المشاركة الشعبية وبمعرفتهم بطرق ووسائل معالجة المشكلات.

هذا وتتركز المشاركة الشعبية في الدول الغربية على تناول المواضيع ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية والبيئة العمرانية مثل قضايا التلوث والمحافظة على المصادر الطبيعية مثل الغاز والماء والترشيد في استهلاك الوقود والكهرباء والمشاركة في إدارة الحدائق العامة ومراقبة الطرق أثناء حركة الأطفال إلى المدارس والمشاركة في نظافة الأحياء والتخلص من النفايات وفرزها لإعادة تدويرها، كما لها مشاركات مهمة في القضايا التعليمية ودور المدارس في تنشية الأطفال والمشاركة في مخرجات التعليم، كما لها دور مهم أيضا في عمليات الارتقاء والتطوير للأحياء السكنية والمجتمعات العمرانية. وتتم هذه المشاركة على حسب أطر ونظم معينة مرنة تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر حسب أنظمة الدولة وعلى حسب اختلاف المشاكل بكل دولة أو منطقة [٤].

وتجارب الدول العربية بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص تعد تجارب وليدة في مجال المشاركة الشعبية في القرارات المتعلقة بتطوير وتنمية المجتمع، كما أن هذه المجتمعات بجميع فئاتها بحاجة ماسة إلى التثقيف والتدريب لممارسة هذا الدور. وسيتناول هذا البحث طرق تفعيل المشاركة الشعبية لتطوير الأحياء العشوائية بالمملكة العربية السعودية وسيتم التركيز على آلية تطوير الأحياء الشعبية بمحافظة جدة من خلال نظريات هندسة إدارة المنشآت والمرافق.

٢. الارتقاء بالمناطق العشوائية من خلال المشاركة الشعبية

٢- ١: الإرتقاء بالمناطق العشوائية

يستهدف مشروع الارتقاء أولاً وأخيراً المجتمع لذلك يجب أن يكون المشروع قادراً على استقطاب واجتذاب أفراد المجتمع بموقع المشروع بمستوياته أو فئاته أو أعماره أو أجناسه المختلفة وذلك للمشاركة بالجهود الذاتية في مجالات العمل المختلفة بالمشروع،

ويعتبر مفهوم الارتقاء مشاركة بين كل من الدولة والمجتمع والقطاع الخاص كما يتضح فيما يلي [٥]:

- دور الدولة: يعتمد دورها على إعطاء قوة الدفع الأولى للمشروع وإحكام الإشراف والرقابة حيث أن مشاركة الدولة مع المجتمع المحلى بجهوده الذاتية يجعل الدولة قادرة على أن توجه عدداً أكبر من مشروعات الارتقاء في نفس الوقت وبتكلفة أقل. كما يدخل في دور الدولة توفير المعونة الفنية وسبل التدريب، ومصادر التمويل ونظام الدعم.
- دور المجتمع: "كل مشروع ارتقاء هدفه الارتقاء بالمجتمع"، ومن هذا المنطلق يبرز دور المجتمع في المشاركة بالجهود الذاتية سواء بالمشاركة بالعمل أو الرأي أو التوعية أو التدريب أو التمويل. حيث أن مشاركة المجتمع هو الضمان الأكبر لنجاح المشروع سواء في مجال تحقيق الارتقاء الاجتماعي بضمان تقبل الناس لمتطلبات التحول الاجتماعي المستهدف من المشروع، أو توليد روح الانتماء في المجالات المادية الأخرى المرتبطة بالبنية الأساسية أو الخدمات أو الكتلة المبنية. وإيجاد روح الانتماء لدى أفراد المجتمع هو الضمان الأكيد لضمان حسن استخدام هذه المكونات المادية، ويؤدى ذلك إلى خفض مشاكل سوء الاستخدام وبالتالي تكلفة أعمال الصيانة والإصلاح والإحلال المبكر.
- دور القطاع الخاص: هو الذي يضطلع بالمسئولية الرئيسية عن الاستثمار في مجال البنية الأساسية والإسكان والخدمات واستيعاب الأيدي العاملة حيث يستمد قوته من امتلاكه للقدرة الاقتصادية التي تمكنه من إقامة المشروعات التنموية.

٢- ١- ١ السياسات التي تقوم عليها مشروعات الارتقاء

إن سياسات واستراتجيات الارتقاء ما هي إلا مجموعة من الخطط تتفاعل مع بعضها لكي تعطى المنهج المتبع، وتعد هذه السياسات الإطار الذي يتم من خلاله وضع السياسة التنفيذية للمشروع والتي يمكن أن نوضحها فيما يلي [٦]:

أ) شمولية الارتقاء

- الارتقاء في مفهومه الشامل هو تطوير البيئة الحضرية في جميع جوانبها (عمرانية، واجتماعية، واقتصادية) ويأخذ الارتقاء أحد مجالين: الأول هو المجال النوعي، ويتم التركيز فيه على مجال واحد أو أكثرٍ ويتم إهمال باقي المجالات، ويشمل الارتقاء بالبنية الأساسية أو الارتقاء بالخدمات أو الارتقاء بالكتلة المبنية. أما المجال الثاني وهو المجال الشامل: ويعني الارتقاء بشقيه الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الارتقاء بالمباني وشبكات البنية الأساسية كما في شكل (١).
- بصفة عامة نجد من الأفضل تناول مشروع الارتقاء من منطلق شمولي حيث أن المجال الشامل يحمل في مضمونه المجالات النوعية، ويتيح حل مشاكل موقع المشروع بعكس المجالات النوعية التي تهدد الأهداف المرجوة من مشروع الارتقاء. فمن الممكن أن يؤدى إهمال أحد المجالات إلى فشل النجاح الذي تم التوصل إليه من خلال مجال آخر، ويمكن اللجوء إلى الارتقاء النوعي في أضيق الحدود وفى واحدة من الحالات الآتية [٧]:
  - كمرحلة أولى لبرامج الارتقاء الشامل تتبعه مراحل أخرى تتكامل معه.
  - كمشروع تجريبي لقياس ردود أفعال المجتمع المحلى وتجاوبه مع أعمال التنمية المطلوبة.
  - في حالة نقص الموارد المالية المتاحة وعدم إمكانية توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع الشامل للارتقاء.
  - في حالة وجود مشاكل ملحة أو عاجلة تحتم التدخل السريع لحلها.
  - في حالة وجود مشاكل نوعية فقط في موقع المشروع يمكن وضع الحلول الجذرية لها من خلال برنامج نوعى للارتقاء.

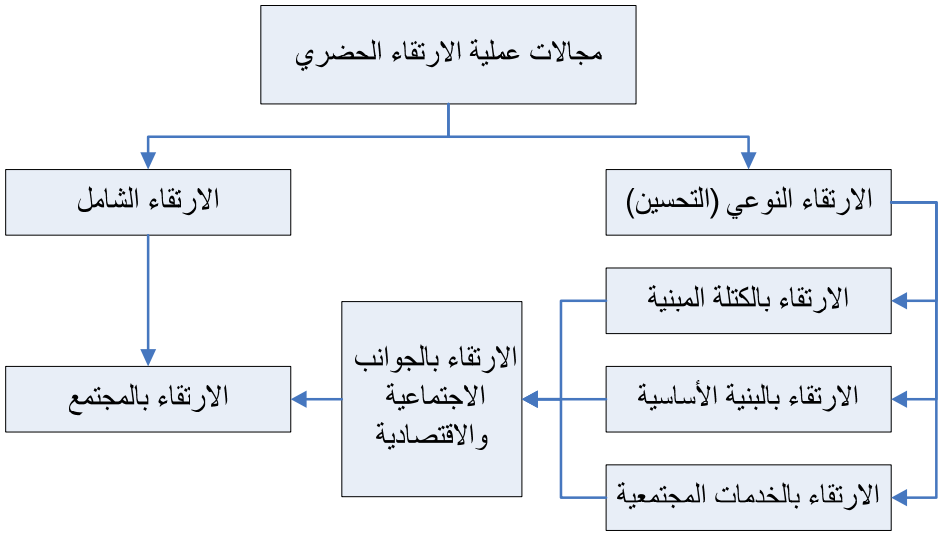

شكل (١) مجالات عملية الارتقاء (شمولية الارتقاء) [٨]

ب) تدرج الارتقاء

الارتقاء عملية متدرجة، ولا تستهدف عملية الارتقاء الوصول بالموقع المراد إعداد المشروع له إلى درجة الكمال لأن هذا لا يعتبر ارتقاء بل طفرة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لموقع المشروع. ومن منطلق أن شمولية الارتقاء تعنى الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والكتلة المبنية والبنية الأساسية نجد أن التحول الاجتماعي يحتاج لزمن طويل وجهد كبير للحصول على نتائج ملموسة. كما أن التحول الاقتصادي يحتاج لجهد أقل وزمن أقل للحصول على نتيجة واضحة بينما إحداث التحول العمراني يمكن إنجازه في زمن قصير وبجهد أقل نسبياً للحصول على نتائج سريعة. ومن هنا نجد أن مشروع الارتقاء يستدعى التدرج في عملية الارتقاء وبحيث يكون العطاء في المشروع بقدر الاحتياج الفعلي للمجتمع [٩].

٢- ٢ المشاركة الشعبية – نظرة شمولية

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي تشغل بصفة عامة فكر علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد اكتسبت المشاركة في برامج ومشروعات التنمية الاحترام والشرعية خلال الثلاثين عام الماضية، فالمشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم للتنمية المحلية وهي في هذا المجال رهن سياق بنائي وثقافي يدعمها ويثريها ويحدد مدى فاعليتها. والبعد الأساسي في نموذج التنمية بالمشاركة هو الشراكة ما بين السكان والحكومة في التنمية، ومن المتفق عليه أن تحقيق هذا النموذج يتطلب تحقيق مستوى معيشي ملائم ومستوى صحي جيد بالإضافة إلى جودة التعليم، وبذلك فإن المشاركة تعتبر هدفاً للتنمية البشرية كما أنها وسيلة لتحقيقها. ومع وضوح المفهوم المتكامل للتنمية المستدامة في السبعينات من القرن العشرين أصبحت المشاركة الشعبية أحد أهم عناصر التخطيط التنموي لرفع المستوى والارتقاء بالمستقرات البشرية. وقد ارتبطت المشاركة الشعبية في مفهومها بأهمية تحقيق صفة الاعتماد على الذات كأساس لضمان استمرار التنمية.

ولقد تعددت تعريفات المشاركة الشعبية إلا أن معظمها ارتبط بالتركيز على الإنسان باعتباره أداة المشاركة، ويمكن تعريف المشاركة بأنها مشاركة الجماعة لإدارة وتنمية البيئة المحيطة بصفة عامة من خلال عمليات البناء والتحسين والصيانة وإدارة المجتمع المحلى. وتعد عملية المشاركة نقطة ارتكاز أساسية في عملية تنمية وتحسين المجتمعات لاغني عنها ولا يمكن تجاهلها فالمشاركة هي هدف ووسيلة في ذات الوقت. هدف لإذكاء روح التعاون بين المواطنين ولتنمية إحساسهم بقوميتهم من خلال التحامهم ببرامج تخدم مجتمعهم المحلى، ووسيلة للمساهمة في تحقيق الرخاء والتقدم لمجتمعهم [١٠].

ويعتبر إسهام المشاركة الشعبية في إحداث التنمية المحلية تطبيق عملي لمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والاختيار، والذي يمكن من خلاله الاستفادة من

الجهود والإمكانيات الأهلية المادية والبشرية مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء على الحكومات بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية خاصة في المجتمعات المحلية التي تعمل على توسيع نطاق خدماتها، والاشتراك من خلال قياداتها المحلية في مختلف جوانب العمل الاجتماعي ودعم وتوثيق الصلات بين السكان وبين هذه المشروعات منمية الشعور بالمسئولية الجماعية، وموثقة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات.

٢- ٢- ١ أهداف المشاركة الشعبية

تتمثل الأهداف العامة للمشاركة في النقاط الآتية [١١]:

- إدراك السكان للإمكانيات المتاحة للتطوير والتحسين والتنمية من خلال الحوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير فيشتركون في القرارات ويتقبلونها طبقاً للأولويات التي يقررونها بأنفسهم.
- تكملة المساهمة في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحسين، وتحقيق الفاعلية للمشروعات وتوظيف الموارد.
- تأكيد إدراك المواطنين لقيمة المال العام والحرص عليه، ودعم مشاعر الانتماء للمنطقة المعنية بالتطوير وتشجيع الأعمال المستهدفة للتحسين والتطوير.
- أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات، وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين المجتمع المحلى والحكومة.

٢- ٢- ٢ مراحل ومستويات المشاركة

تختلف المشاركة من مجتمع لآخر ومن مشروع لآخر تبعاً لحجم ونوعية المشكلات، وتتمثل مراحل ومستويات المشاركة في مشروعات التنمية والتطوير فيما يلي [١٢]:

- المشاركة بالجهد والوقت.
- المشاركة في المناقشات واتخاذ وصنع القرار الذي من شأنه صياغة سياسات التنمية وتحديد الإطار التنفيذي لها.

- المشاركة في إعداد الدراسات والمسح الميداني.
- المشاركة في التخطيط والتصميم.
- المشاركة في إبداء الرأي وطرح الأفكار والبدائل.
- المشاركة في الإشراف والتنفيذ والمتابعة.
- المشاركة في التمويل والإدارة.
- المشاركة فيما بعد التنفيذ من خلال الصيانة والرقابة وتحقيق الاستمرارية.

٢- ٢- ٣ العوامل المؤثرة في المشاركة

من أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة في مشاركة المواطنين ما يلي [١٣]:

- السن: يشارك فئة متوسطي السن مشاركة كاملة في شئون المجتمع أكثر من أي فئة أخرى من فئات المجتمع.
- الدخل: الأسر ذات الدخل الأعلى هي التي تشارك بفاعلية.
- الوضع الاجتماعي: يشارك من يشغلون أعمالاً أو وظائف عليا أكثر من غيرهم، كما أن العمال غير المهرة أقل مشاركة عن العمال المهرة ونصف المهرة وعمال الصناعة.
- التعليم :الحاصلين على درجات أو شهادات علمية أكثر فاعلية في المشاركة من الحاصلين على مؤهلات أقل أو غير المتعلمين.
- التصويت: من ليس لهم حق التصويت يفتقدون الرغبة في أي عمل اجتماعي.
- المواطنة: المواطنون لديهم رغبة أكثر في المشاركة من غيرهم.
- الجنس: تتفاوت معدلات المشاركة بين الذكور والإناث وغالباً ما يشارك الرجال بصورة أكبر وأكثر فعالية.
- مدة الاستيطان: كلما طالت مدة إقامة المواطن في المجتمع كلما كان أكثر مشاركة في شئون المجتمع.

مما سبق نجد أنه من الصعب توقع مشاركة شعبية حقيقية وفعالة في عملية التنمية إلا من خلال التعامل مع أفراد المجتمع كشركاء حقيقيين للتنمية، وهكذا يمكن رؤية المشاركة الشعبية بمعنى الشراكة بين أفراد متساويين في الحقوق ويتحملون مسئوليات تتوازن مع حقوقهم (المستوى العام أو الأفقي)، وأيضاً متساويين في الحقوق مع متخذي القرارات والسياسات (المستوى الأعلى أو الرأسي).

٢- ٢- ٤ أهمية المشاركة الشعبية

تتلخص أهمية المشاركة الشعبية في الآتي [١٤]:

- تحقيق الاستفادة من الجهد والإمكانيات الأهلية البشرية والمالية المتوفرة في المجتمع المحلى.
- تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة وإيجاد قيادات محلية في كافة المجالات.
- توثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات الاجتماعية وخدماتها.
- تحفظ التوازن في حركة تطور المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية في نفس الوقت.
- تعبر المشاركة عن احتياجات المتقدمين من الخدمات وتحمى مصالحهم.
- تحويل الطاقات الخاملة في المجتمع (وبخاصة فئة الشباب) إلى طاقات عاملة للمساهمة في تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية والتي تتوقف على الجهود الشعبية ومدى استجابتها لمطالب التنمية.

٢- ٢- ٥ ايجابيات المشاركة الشعبية

هناك ايجابيات عديدة للمشاركة الشعبية في تنمية وتحسين المناطق العشوائية والارتقاء بها نوضح أهمها فيما يلي [١٥]:

- يؤدى اشتراك المواطنين في عمليات التنمية والارتقاء إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة علماً بأن المواطنين المحليين يكونون عادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

- مد جسور التفاهم بين قطاعات الحكومة المختلفة والمواطنين، وتوفير الكثير من الموارد التي يمكن تعبئتها محلياً وتوظيفها في الأنشطة التنموية مما يخفف العبء الواقع على كاهل الأجهزة الحكومية.
- يستفيد المشاركون من المشاركة الشعبية التي تساعدهم على الإحساس بقيمهم الخاصة وتزيد من ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على تحمل المسئوليات وتولد فيهم روح المبادرة والابتكار.
- المشاركة الفعالة للسكان المحليين في عمليات التنمية والارتقاء تعمل على ضمان توفر الخدمات المختلفة. كما تزيد من قدرة المجتمعات المحلية كنظم اجتماعية على مواجهة مشاكلها وإشباع احتياجاتهم.
- تلبية الجهود التنموية لاحتياجات فعلية في المجتمع خاصة عندما تتاح الفرصة للفئات المهمشة للمشاركة برأيها ولتكوين قاعدة مؤسسية فاعلة. كما أن الإحساس بالملكية والانتماء للجهود التنموية يضمن استفادة المجتمع واستمرارية جهود التحسين والتطوير.
- الاستفادة من الموارد الموجودة بالمجتمع لدى الأفراد والمؤسسات إذ تسمح مشاركة الأفراد في أعمال وأنشطة تنموية بالتعرف على موارد المجتمع المحلى واستغلالها للتحسين والتطوير.
- تمكين الفئات المستهدفة بمعنى أنهم قادرون على الاعتماد على ذاتهم وفى نفس الوقت قادرون على تغيير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن لهذه الفئات حقوقها وواجباتها، وعلاقة أكثر توازناً في المجتمع.
- المشاركة بين المؤسسات المختلفة تساعد على توجيه الجهود وتكاملها لتلبية احتياجات المجتمع.

٢- ٢- ٦ المعوقات التي تواجه عملية المشاركة الشعبية

قد تطرأ بعض المعوقات التي تحول دون مشاركة الأهالي في برامج التنمية والارتقاء بالمناطق العشوائية نذكر منها ما يلي [١٦]:

- حداثة عهد المشاركة بالنسبة للمجتمعات المحلية وقياداتها قد تعرقل من انتشارها والعمل في إطار منظومتها.
- سلبية بعض الأفراد المشاركين في عملية المشاركة لأسباب تعود إلى الجهل وضعف الانتماء.
- عدم إدراك الجهات الحكومية لأهمية منهج المشاركة الشعبية بالشكل المطلوب، وفقدان الثقة بين محدودي الدخل وبين هذه الجهات.
- وجود رواسب للنظم الإدارية نتيجة للروتين الحكومي والمركزي والمشاكل التمويلية وعدم توفر بدائل لمصادر التمويل، وغياب المفاهيم والأسس التشريعية للمشاركة الشعبية.
- نقص الإمكانيات المادية للأهالي والتي تؤثر في عدم القدرة على المشاركة، وبالتالي عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة ومحاولة توظيف الوقت والجهد فيما يعود عليهم بالنفع المادي لكفالة معيشتهم.
- عدم اهتمام المسئولين بالجهود الذاتية التي يقدمها الأهالي والاستهانة بكفاءتهم وقدراتهم وعدم الاعتراف بإمكانياتهم على العطاء.
- خوف الأهالي من المخاطرة بالمال، وعدم توافر المهارات التي تدفع بعملية التنمية للنجاح.
- انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لدى السكان وعدم الوعي بأهمية المشاركة في خدمات تنمية المجتمع المحلى.

٢- ٢- ٧ اعتبارات أساسية لمنهج المشاركة

إن المشاركة الفعالة لا تظهر إلا إذا توافرت مجموعة من الظروف أو الشروط الآتية [١٧]:

- وجود إطار شرعي ملائم يشجع عملية المشاركة ويضعها في بؤرة الاهتمام.
- وجود مجالس ومراكز محلية شعبية تمكن الأفراد من التعبير عن أنفسهم وتعمل بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها جهود المشاركة.

- ألا يتجه عائد المشاركة إلى فئة محددة من فئات المجتمع المحلى دون الفئات الأخرى بل يتجه لخدمة المجتمع المحلى بصفة عامة والفئات الأشد حرماناً في نفس المجتمع بصفة خاصة.
- توافر درجة مقبولة من الوعي الاجتماعي لدى أعضاء المجتمع المحلى.

٢- ٢- ٨ عوامل نجاح المشاركة الشعبية

هناك عدة عوامل تساعد على نجاح المشاركة الشعبية يمكن إيجازها فيما يلي [١٨]:

- إيجاد أو تكوين قنوات شرعية كالمجالس المحلية والجمعيات الأهلية تكون المشاركة من خلالها إيجابية وليست شكلية.
- وضع التشريعات اللازمة التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة التطوعية، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لهذه المشاركة.
- تعميق وتأكيد مبدأ الشورى في المجتمع عن طريق احترام رأى المواطن ومشاركته في صنع القرار. من خلال المؤسسات المختلفة.
- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- يجب أن تكون القيادات التطوعية محبوبة في المجتمع ولديها القدرة على التأثير في المواطنين.

٢- ٢- ٩ أساليب المشاركة الشعبية

هناك العديد من أساليب مشاركة الجماهير أو المجتمع من خلال ممثلين له والتي يمكن تطبيقها على المراحل المختلفة لأي مشروع طبقاً لحجم المشاركة ومتطلباتها في كل مرحلة، ومن الضروري أن تغطى هذه الوسائل مجموعات مختلفة من الجماعة الشعبية لضمان أن تصبح المشاركة بالفعل مشاركة شعبية وليست مجرد مشاركة من بعض الأفراد أو المجموعات المهتمة بالمشروع. وفيما يلي عرض لمجموعة من وسائل المشاركة [١٩]:

- اللقاءات العامة: هى وسيلة تستخدم في المراحل الأولى من المشروع بهدف إخطار جميع أفراد المجتمع بالاقتراحات العامة والأهداف والعمل على جذب اهتمامهم، لكنه من الصعب الخوض في التفاصيل أو التوصل إلى قرارات من خلال هذه الوسيلة.
- الوسائل السمعية والبصرية والنماذج: يمكن استخدام هذه الوسائل في أثناء الاجتماعات العامة، وهى ذات فاعلية كبيرة في مساعدة السكان على فهم المشروع والتغيرات المزمع حدوثها. كما تفيد هذه الوسائل أيضاً في تقديم العديد من البدائل ومساعدة الأهالي على اختيار أكثرها ملائمة لظروفهم، وتعتبر أكثر نفعاً خاصة بالنسبة للمجتمعات التي ينقصها المستوى الكافي من التعليم.
- المسح الاجتماعي: تعد الاستفتاءات من أكثر الطرق شيوعاً في مجال عمل المسح، وهذه الوسيلة يمكن تطبيقها على مختلف الأوجه إذ أنها ذات فاعلية كبرى في تحديد احتياجات المستخدمين خاصة النساء اللاتي يصعب الوصول إليهن بالوسائل الأخرى.
- اجتماعات التخطيط: هي أساس المشاركة في التخطيط وصنع القرار، وتزداد هذه الاجتماعات فاعلية عندما تضم عدد قليل من الأهالي، كما يجب أن يكون هناك استمرارية في العضوية. وعادة ما يتم اختيار لجان فرعية من أعضاء الجماعة (السكان) لحضور هذه الاجتماعات.

٢- ٣ المنظمات غير الحكومية

تتميز المؤسسات غير الحكومية عن المؤسسات الحكومية بأنها أكثر اقتراباً من أفراد الشعب مما يجعلها أكثر استشعاراً لمشكلات المجتمع واحتياجاته، وبأنها أسرع في الاستجابة إلى هذه الاحتياجات بما تتميز به من مرونة في الأداء لا تتوفر في كثير من الأحيان في الأجهزة الحكومية، وفضلاً عن ذلك فأسلوب العمل المتبع فيها يعمل على تأصيل القيم الإيجابية وتعميق الديمقراطية في المجتمعات التي تقوم على خدمتها وبذلك أصبحت إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية بصفة عامة.

وتعرف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات أهلية وتطوعية العضوية والنشاط حسب تعريفها المباشر حيث تعبر عن رغبة وقدرة الأفراد على الأخذ بالمبادرة والمبادأة في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض إنمائية وإنسانية محلية ودولية بالاعتماد على الجهود والتمويل الذاتي في المقام الأول، وعن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأجل أنشطتها المختلفة. ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات خاصة ذات أنشطة مختلفة ومتعددة لتخفيف حدة المعاناة عن الفقراء وتوفير احتياجاتهم وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أي توفير عناصر تنمية شاملة للمجتمع [٢٠].

٢- ٣- ١ أهداف المنظمات غير الحكومية

يتحدد الهدف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في تقديم العون لمجموعات الناس التي تحتاج للمساعدة. كما أنها تقوم بالمتابعة والمساعدة في تحقيق أهداف تنمية المجتمعات العمرانية بغض النظر عن الربح أو الانتفاع من هذه المساعدة. ويمكن إجمال أهم الأهداف التي تستند إليها فلسفة إنشاء المنظمات فيما يلي [٢١]:

- تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية مع حث الحكومات على تبنى توجهات وسياسات عامة محددة لخدمة المواطنين.
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع، والمبادرة بتجربة الأساليب والطرق الجديدة التي تحجم عنها الحكومة خشية الفشل.
- تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومة بعد إثبات نجاحها وقد تتلاءم مع احتياجات المجتمع.
- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة في عمل جيد ومعتمد ومنظم. وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.

- تحقيق التواصل والاستدامة في عمليات التنمية وذلك بمنح المجتمع القدرة على القيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية.
- تنمية المجتمعات العمرانية في ثلاث أدوار رئيسية هي دورها كمحرك ومعبئ للمجتمع، ودورها كمفاوض ووسيط بين المجتمع والقطاعين العام والخاص، ودورها كممكن لاستراتجيات المساندة.

٢- ٣- ٢ خصائص عمل المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمعات العمرانية:

ترتكز المنظمات غير الحكومية في عملها لتحقيق أهداف برامج تنمية المجتمعات العمرانية على مجموعة من الخصائص والسمات التي يمكن توضيح أهمها فيما يأتي [٢٢]:

- تعد المشاركة الشعبية الأساس في عملية التنمية وبالتالي فإن العمل الجماعي والعزيمة الجماعية هما أهم مورد لتنمية المجتمع.
- أن تحفيز قادة المجتمع الذين يمثلونه تمثيلاً حقيقياً ويثق بهم الناس ويعتمد عليهم من الخطوات الأكثر تأثيراً في عمليات التنمية وتمثل مرحلة هامة لتحفيز الجهود وتهيئة المجتمع لمزيد من المشاركة.
- تتميز عملية تنمية المجتمعات المحلية بمحلية الحلول مما يتطلب منهج يعتمد على تفهم الظروف المحلية بدون وضع حلول مسبقة، والتعرف على المشكلة من خلال الواقع الحالي وتحديد الأهداف التي تعبر عن وجهة نظر المجتمع المحلى وتطويرها إلى حلول نابعة من المجتمع ذاته.
- التغير الذي تهدف إلى تحقيقه برامج تنمية المجتمعات العمرانية ليس محصوراً في الجوانب العمرانية والبيئية فقط ولكنه تغيير متكامل في مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلى.
- مشروعات التنمية غير محددة المخرجات منذ البداية ولكن المخرجات تتطور وتتبلور وتطرح من خلال الدراسات المحلية المستمرة أثناء فترة المشروع والممارسة الفعلية التي تظهر تدريجياً المشاكل المتعددة والحلول المناسبة.

- التنمية عملية ديناميكية لا تنتهي بانتهاء فترة البرنامج أو المشروع ولكن تستمر بحيث يعبر معدل التنمية عن التحسن التدريجي لمستوى أداء المجتمع وقدرته في الاعتماد على الذات وبالتالي فإن النتائج على المدى الطويل تصبح مؤشراً أفضل على نجاح البرنامج أكثر من الانجازات الفورية التي يحققها.

الاعتماد على مبدأ التمكين من خلال تنمية قدرات المجتمع وتطوير المهارات التنظيمية والفنية وطرق العمل المحلية المتواجدة في المجتمع، وحسن استغلال الموارد المتاحة، وتطوير الآليات التي تحقق التمويل الذاتي على المدى الطويل، وتحقيق الاتصال مع الجهات الرسمية لتأمين حصول المجتمع على المساندة السياسية.

٣) المشاركة الشعبية بالمملكة العربية السعودية

لا يمكن الإدعاء بأن المواطن السعودي والمقيم في مدن المملكة يملك حق المشاركة الشعبية المقننة على الرغم من أن سياسة الأبواب المفتوحة لدى المسؤولين بالمملكة سياسة قديمة متأصلة الجذور وتمكن توصيل صوت المواطن إلى أعلى المستويات. إلا أن الهدف من المشاركة الشعبية هو تمكين المواطن من المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الإستراتيجيات والمشاركة الفاعلة في التنفيذ والتطبيق وفقا لأنظمة ولوائح واضحة ومفصلة تحدد صلاحيات ومسؤوليات كل طرف من الأطراف دون تضارب في المصالح والرغبات. وقد وضعت الأنظمة الحديثة لأمارات مناطق المملكة المختلفة وبعض الوزارات الحكومية بؤر ونواة المشاركة الشعبية التي يمكن الاعتماد عليها والانطلاق منها لترسيخ مفهوم المشاركة الشعبية المقننة والمنظمة لما فيه خدمة ومصلحة المجتمع. ومن هذه الإجراءات إنشاء المركز البلدي التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية وجمعية مراكز الأحياء التابعة لأمارة المنطقة. كما أن المؤسسات الشعبية والخيرية والتي تعرف عالميا (المؤسسات غير الحكومية) والتابعة لوزارات مختلفة لها دور فعال في المشاركة الشعبية من خلال البرامج والمشروعات التى تقدمها خدمة للمجتمع وبدافع وبتمويل ذاتي من عناصر المجتمع الفاعلة.

هذه العناصر مجتمعة بالإضافة إلى الدوائر الحكومية المعنية وأصحاب الاستثمارات والمانحين والمجموعات المهنية المختصة كلها تشكل قاعدة انطلاق المشاركة الشعبية للتطوير والتنمية في المجتمع السعودي الحديث.

٣- ١ الشركاء والمشاركون الرئيسيون في عملية التنمية والارتقاء

فيما يلي عرض للشركاء في عملية المشاركة الشعبية وسيتم ذكر الجهة المقترحة وبعض مهامها وصلاحياتها الحالية على أن يتم التطوير والتعديل في الصلاحيات والمرجعية للجهات المختلفة بعد الاتفاق على هيكلة المشاركة الشعبية وتقنينها ووضع الأطر التي تكسبها الشرعية والقانونية.

٣- ١- ١ أمارة المنطقة :

لها دور قوى ومؤثر في تحديد مسار التنمية حيث تشكل مركز لاستراتيجيات صنع القرار، كما تعد الأمارة هي الجهة المنسقة لجميع الدوائر التنفيذية بالمنطقة من خلال إدارة تنمية وتنسيق الخدمات المحلية والتي من مهامها إيجاد التنسيق بين الأجهزة الحكومية التي تقدم خدماتها للمنطقة.

٣- ١- ٢ أمانات المدن أو البلديات

الأمانات والبلديات تعد شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها ميزتها المستقلة وتخدم المدينة التي تقع بها والقرى المرتبطة بها. كم تعد الأمانات والبلديات بالمدن أحد أهم المرافق الحكومية على مستوى المدينة وذلك لما تقدمه من خدمات متعلقة بالمواطن مباشرة ولما لها من أهمية مباشرة لنمو المدينة وازدهارها من جميع النواحي العمرانية والبيئية والخدمية.

٣- ١- ٣ المجلس البلدي

المجلس البلدي تابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية نصف أعضاؤه منتخبون. و يعد المجلس البلدي عين وصوت المدينة لتحقيق خدمات بلدية متميزة من خلال المشاركة في

صنع القرار ومراقبة الأداء. ومن أهم صلاحيات المجلس البلدي ما يلي [٢٣]:

- إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية بالاشتراك مع الجهات المعنية تمهيداً لاعتماده من وزير الشؤون البلدية والقروية.
- وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توفرها في المناطق العمرانية.
- اقتراح المشاريع العمرانية في المدينة.
- وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية وواجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها.
- مراقبة الإيرادات والمصروفات وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبينة في الإعانات الحكومية المخصصة لها.
- مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات. اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة.
- عقد القروض من المؤسسات الحكومية المختصة وقبول الوصايا والهبات المتمشية مع الشرعية الإسلامية والمصلحة العامة.
- إبداء الرأي فيما يعرض على المجلس من قضايا.

٣- ١- ٤ جمعية مراكز الأحياء

تهدف الجمعية التي تتبع مباشرة لأمارة المنطقة إلى تحقيق رسالة اجتماعية تتمثل في إحداث تغيير اجتماعي مقصود في أسلوب حياة الأسرة السعودية والمشاركة في الارتقاء بمستوى الحي والعلاقات الاجتماعية فيه وذلك باعتماد مبدأ المشاركة الفاعلة من قبل سكان الحي بأسلوب علمي ومنظم وهادف، وتعتمد في تحقيق هذه الأهداف على ايجاد مراكز الأحياء كمقرات اجتماعية عالية المستوى يشترك في إدارتها وتفعيل دورها سكان الحي مع قيام الجمعية برسم أهداف وخطط واستراتيجيات تلك المراكز والإشراف عليها بما يكفل تحقيق أهدافها وهي كما يلي [٢٤]

- نشر الوعي السليم والأخلاق الفاضلة بين أفراد ألحي ومن ثم المجتمع.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.
- إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد الحي ومن ثم المجتمع.
- الاستفادة من ذوى القدرات المختلفة لزيادة فاعلية وقدرات أفراد المجتمع.
- رفع روح المواطنة بين شرائح المجتمع المختلفة.
- شغل أوقات الفراغ فيما يعود بالنفع على المجتمع.
- مناقشة احتياجات الحي وطرح الحلول المناسبة وتقديم الاقتراحات اللازمة وصولاً إلى حي نموذجي يسوده التكافل الاجتماعي

٣- ١- ٥ القطاع الخاص :

هو الذي يضطلع بالمسئولية الرئيسية عن الاستثمار في مجال البنية الأساسية والإسكان والخدمات واستيعاب الأيدي العاملة حيث يستمد قوته من امتلاكه للقدرة الاقتصادية التي تمكنه من إقامة المشروعات التنموية.

٣- ١- ٦ مؤسسات التمويل:

تلعب دوراً هاماً في تحديد شكل التنمية من خلال ما تقدمه من دعم وتمويل لبعض المشروعات التي تم تنفيذها بواسطة الحكومة المركزية أو السلطات المحلية أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، وتستمد قوتها النسبية من خلال قدرتها على توفير التمويل اللازم والتدريب أو بناء القدرات.

٣- ١- ٧ الندوة العالمية للشباب الإسلامي كشريك في عملية التنمية والارتقاء:

الندوة العالمية للشباب الإسلامي من المؤسسات غير الحكومية العاملة بالمملكة العربية السعودية ولها طابع عالمي مسجلة بالأمم المتحدة. وهي مؤسسة تعني بقضايا الشباب من النواحي التربوية والتعليمية والثقافية ولها أنشطة تعليمية وتدريبية وتوعوية في مختلف مناطق العالم. كما سجلت حضورا متميزا بالمملكة العربية السعودية وتقود

برنامجا رائدا ومتكاملا لخدمة الشباب بمنطقة مكة المكرمة وتحت رعاية أمارتها وبمشاركة جهات حكومية مختلفة، والأسباب المذكورة كفيلة بترشيح الندوة العالمية للشباب الإسلامي كشريك في عملية التنمية والإرتقاء ممثلة بذلك جانب المؤسسات غير الحكومية [٢٥].

٤) دور هندسة إدارة المنشآت والمرافق في تطبيق المشاركة الشعبية للارتقاء بالأحياء العشوائية بمحافظة جدة.

٤- ١ مفهوم هندسة إدارة المنشآت والمرافق وروافدها المحلية

قبل الشروع في شرح دور هندسة إدارة المنشآت والمرافق في تفعيل دور المشاركة الشعبية للارتقاء بالمناطق العشوائية بمدن المملكة العربية السعودية علينا أن نستعرض التعريف. فقد تم تعريفها بواسطة مكتبة الكونجرس على أنها:"العملية التي تقوم بالتنسيق بين المكان Place والأفراد People وعمل المؤسسة Work of Organization وذلك بدمج مفاهيم إدارة الأعمال والمفاهيم المعمارية و العلوم الهندسية وعلوم السلوكيات [٢٦] ".

من التعريف السابق نجد أن هندسة إدارة المنشآت والمرافق هي الجهة المعنية بدرجة أساسية في موضوع التنسيق بين شركاء التنمية والارتقاء المختلفين. ونقترح لتفعيل هذا الدور أن تؤسس إدارة هندسة إدارة المنشآت والمرافق حيث تلعب دورا رئيسيا لربط شركاء التنمية والارتقاء والتنسيق فيما بينهم تكون تحت مظلة أمارة المنطقة لتستمد منها الصلاحيات المختلفة وتمكنها من مخاطبة الجهات الحكومية والتنسيق معها وتفعيل دورها. وتتبع الإدارة فنيا الأمانات أو البلديات حيث تعد الأمانة مركز تقديم الخدمات للمدن والأحياء وتدار عمليا من قبل المنظمات غير الحكومية التي تتصف بالمرونة في الإدارة والتمويل، وكروافد لهذه العلاقة نجد أن هناك علاقات جانبية بين الشركاء الرئيسيون حسب التالي:

- الرافد الأول: جمعية مراكز الأحياء، وتقع بين الأمارة و الجمعيات غير الحكومية حيث تستمد المراكز شرعيتها من الأمارة وهي أكثر جهة متصلة بالأحياء المعنية

بـالتطوير حيـث أن قاعـدتها الشـعبية تجعلـها أكثـر ارتباطـا بالمؤسسـات غـير الحكومية.كما أن المؤسسات غير الحكومية هي الجهة الأقدر على التعامل مع القاعدة الشعبية المنبثقة من جمعية مراكز الأحياء.

- الرافد الثاني المانحون والمستثمرون، ويقع هذا الرافد في العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية والأمانة وذلك للارتباط التاريخي والعلاقة الوثيقة بين المؤسسات غير الحكومية والمانحون، حيث يهب كثير من المانحون تبرعاتهم ومشروعاتهم الخيرية لجهات غير حكومية وقد بنت المؤسسات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية جسور جيدة من الثقة تسمح بدعم المانحين لمشاريع متعددة ومتنوعة في مجالات التدريب والتأهيل والارتقاء من خلال المؤسسات غير الحكومية. كما أن للأمانات مشروعات تنموية استثمارية متعددة ينتظر قطاع المستثمرين التصريح لها والاستثمار فيها.
- الرافد الثالث الأجهزة الحكومية وتكون العلاقة لهذا الرافد بين الأمارة والأمانة حيث يوجد بالأمارة جهة التنسيق بين الدوائر الحكومية. كما أن للأمانة دور مماثل حيث تنسق معظم خدمات المدينة من خلال الأمانة.

ولا يخفى علينا الدور المهم الذي تقوم به المجالس البلدية من مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أداء خدماتها وخصوصا أن هذا الدور تقوم به مجالس نصف أعضاءها منتخب مما يعزز دور المشاركة الشعبية في التطوير والارتقاء ويوضح شكل(٢) العلاقة بين شركاء التنمية والارتقاء والمساحة المتاحة للمشاركة الشعبية فيها.

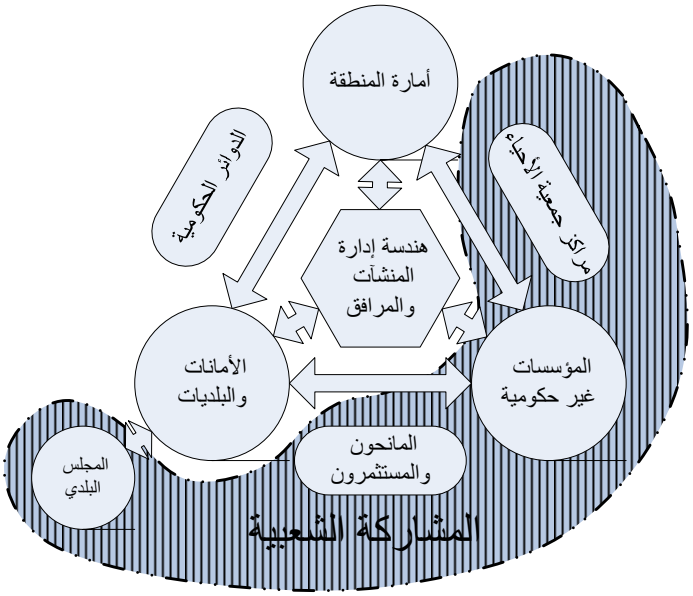

شكل (٢) العلاقة بين شركاء التنمية والارتقاء والمساحة المتاحة للمشاركة الشعبية فيها

ومن أهم مميزات جهاز إدارة المنشآت والمرافق اللامركزية حيث تعتبر اللامركزية آلية لتوسيع وتعميق مشاركة المجتمعات المحلية في عملية صنع القرارات بأسلوب يساعد على الوصول الأمثل إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وكفاءتها الاقتصادية ووضع أولويات باحتياجات المستفيدين. ويمكن أن تساعد اللامركزية في التغلب على حالة اللامبالاة السائدة أو الشعور بالاغتراب عن طريق تأصيل اشتراك الأهالي في عملية التنمية، وعن طريق تعزيز الشراكة وزيادة الشفافية والمساءلة في الحكم المحلى [٢٧].

ويمكن تحقيق اللامركزية عن طريق تفويض السلطة وإتاحة قدر أكبر من المرونة بهدف تمكين السلطات المحلية من ممارسة سلطاتها وذلك لتقريب المسافة بين مستويات اتخاذ القرار. ووجود اللامركزية بأشكالها المختلفة له أهمية قصوى فهي

تساعد متخذي القرارات على القيام بدور فعال في تخطيط وإدارة المدن، وتعزز عملية اللامركزية المحليات، وتساعد على وجود عقد اجتماعي محلى ضمني بين السلطات والمواطنين يعمل على تعميق ثقافة المشاركة وتعميمها [٢٨].

واللامركزية ليست غاية في حد ذاتها لكنها أداة ضرورية لتعزيز التنمية البشرية التي تتحقق عن طريق توفير أجواء جديدة وقواعد ووسائل تمكن المواطنين من التعبير عما يفضلونه والاشتراك في القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستوى معيشتهم، واللامركزية وحدها لا يمكن أن تضمن تحقيق العدالة بين المناطق أو داخل كل منطقة فاللامركزية هي مجرد جزء من رؤية وإستراتيجية أوسع للتنمية البشرية [٢٩].

٤- ٢ مستويات عمل هندسة إدارة المنشآت والمرافق

من التصور السابق نجد أن هندسة إدارة المنشآت والمرافق تقع في مركز التنسيق والاتصال وتعمل على مستويين في مجال التنمية والارتقاء هما مستوى التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning، ومستوى التخطيط التشغيلي Operational Planning . وفيما يلي بيان لهذه المستويات [٣٠]:

٤- ٢- ١ مستوى التخطيط الاستراتيجي:

يعتمد التخطيط الاستراتيجي على التعاون بين شركاء التنمية والارتقاء من أجل وضع خطة لتنمية المناطق العشوائية، وتساعد هذه الخطة القاعدة الشعبية في القيام بدورها بفاعلية وكفاءة تنعكس على مجتمعاتها المحلية، وعادة ما يراعى التخطيط بالمشاركة البرامج الجاري تنفيذها والبرامج المخطط لها فيما سبق عند وضع الخطط الجديدة.

كما يساهم التخطيط الاستراتيجي في تأسيس قطاع من الجمعيات الأهلية تبذل قصارى جهدها لمساندة وتكملة البرامج الحكومية في مجال الصحة والتعليم والتنمية

المحلية والرعاية الاجتماعية خاصة أن الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية في الوصول والتغلغل في القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام بها.

ويساعد التخطيط الاستراتيجي الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية في التعرف على المناطق المحرومة من الخدمات الحكومية أو التي لم توضع بعد في خطة الخدمات إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة في تذليل معوقات التنفيذ. بالإضافة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يوضح الأولويات والإمكانيات المتاحة حتى يقدم كل شريك ما لديه وما يمتاز به على الآخرين. كما يساعد التخطيط الاستراتيجي المسئولين على توجيه الخدمات للمناطق المحرومة منها بالفعل حتى لا تحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت وتوجيه المستثمرين إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

وتقوم سياسة التخطيط الاستراتيجي على مبدأ تحديد أصحاب المصالح المشتركة الفعلية في كافة المراحل المرتبطة بالمشروع بدءاً من مراحل طرح الأفكار وتحديد المشاكل الحقيقية ثم المقترحات وآليات التنفيذ الملائمة. وتشمل خطوات التخطيط الاستراتيجي كل من جمع المعلومات وتحليلها، ووضع خطة العمل وتقويم وتنفيذ الخطة [٣١].

أولا : جمع المعلومات : وتشمل حصر شامل لجميع الخدمات المتوفرة بالمناطق العشوائية وتصنيفها وتحديد مواقعها. كما تشمل هذه المرحلة جمع المعلومات عن احتياجات السكان الفعلية للخدمات الاجتماعية ويتم ذلك بواسطة توزيع الاستبانات على مستويات مقدمي الخدمات الاجتماعية والمستفيدين منها عن طريق مبدأ التخطيط بالمشاركة الشعبية حيث تبدأ من قاعدة المستفيدين والتعرف على احتياجاتهم والعمل على توفير المشروعات الخدمية المتدرجة لهم. كما أن أحد شروط نجاح التخطيط بالمشاركة أن يكون التخطيط على اتصال جيد بالسكان المستهدف الارتقاء بأحوالهم وهذا لا يتأتى فقط بأن يكون التخطيط للسكان ولكن يستلزم أن يكون التخطيط

بالسكان أي بمشاركتهم الفعلية. ومن مميزات التخطيط بالمشاركة التعريف الدقيق للمشكلة وأبعادها، والمشاركة في عملية التنفيذ، ومشاركة جميع الأطراف في عملية إعداد البدائل، والمشاركة في التمويل، وأخيراً تنمية المشاعر الاجتماعية.

ثانيا: تحليل المعلومات: وتشمل تقويم الخدمات المتوفرة ومدى ملاءمتها للاحتياجات السكانية من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية، كما تشمل هذه المرحلة التنبؤ المستقبلي بالاحتياجات الفعلية للخدمات المختلفة بناءا على تحليل المعلومات والدراسات الديموغرافية للزيادة أو النقص المتوقع لأعداد السكان لكل منطقة.

ثالثا: وضع خطة العمل: ويتم ذلك بعمل سيناريو لإمكانية الاستفادة من الخدمات المتوفرة والمتوقع توفرها وذلك حسب أعداد المستفيدين وتكرار الاستخدام. كما يجب أن تتضمن الخطة تصورا واضحا عن الخدمات المقدمة من الدولة والتي تقدم خدماتها مجانا، والخدمات الخاصة و التطوعية ووضع تصور عن تكامل هذه الخدمات وطرق دعم وتشغيل كل جهة على حدة. ولنجاح خطة العمل يجب على إدارة هندسة المنشآت والمرافق العمل على ثلاث مسارات وهي: مسار تحفيز الطاقات والجهود، والمسار الثاني يختص بتفعيل المساهمات وتوظيف الجهود والخبرات، بينما يمثل المسار الثالث وضع الخطط والبرامج [٣٢].

أ) المسار الأول: تحفيز الطاقات والجهود

تحفيز الطاقات المتوفرة وغير المستغلة خاصة في المجتمعات الفقيرة وزيادة المبادرات الأهلية لاتخاذ القرارات في الأنشطة التي تعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بالمنفعة. وتقوم هندسة إدارة المنشآت والمباني بالتعاون مع المؤسسات غير الحكومية بتحفيز المشاركة الشعبية من خلال الآتي [٣٣]:

- كسب ثقة المجتمع من خلال التعايش والاندماج معهم ونشر الوعي بأهمية الأنشطة المطلوبة والعوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي بالمشاكل

والإمكانيات وتثقيف أفراد المجتمع بشأن المكاسب المرجوة من المشاركة في مجال الأنشطة التنموية وحول قدرتها على التعاون والعمل لحل المشاكل.

- اكتشاف قيادات المجتمع المحلي الذين يمثلون المجتمع تمثيلاً صحيحاً، وتقوم بتدريبهم كي تستطيع أن تلعب دوراً في تحفيز المشاركة الشعبية.
- تشجيع تكوين فرق العمل المحلية التي تمثل الاحتياجات والإمكانيات الحقيقية للمجتمع ومساندتها في تنمية البيئة المحلية.
- تحفيز وتنمية التمويل من خلال القنوات غير الرسمية المعتمدة على الأهالي (جمعيات تعاونية تقليدية ـ مصادر دخل ثانوي –هبات وتبرعات وأوقاف... الخ).
- تنظيم المشاركة في الأعمال الصغيرة في بداية النشاط التنموي بحيث تحقق النتائج المرجوة مما يحفز أفراد المجتمع على مزيد من المشاركة في الأنشطة التنموية.
- تعبئة الجهود الذاتية التطوعية للشباب والاهتمام بالمرأة واستثمار طاقاتها..

ب) المسار الثاني: توظيف الجهود والخبرات

توظف جهود وخبرات جميع الشركاء في عملية التنمية والارتقاء للمناطق العشوائية في المجتمعات العمرانية في المجالات التالية [٣٤]:

- تمثيل مصالح المجتمع المحلي في المفاوضات والاتفاقات مع الأطراف المختلفة لما لها من قدرة على التفاوض وتوصيل رغبات المجتمع للسلطات المسئولة. كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في حل الخلاف أو النزاع الذي ينشأ عند تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة.
- تقوم بدور المفاوض للحصول على التمويل الحكومي أو الخاص أو الدولي لدعم مشاريع وبرامج التنمية والارتقاء خاصة للمجتمعات الفقيرة.
- تلعب دور الوسيط من خلال إيجاد حلقة الوصل بين الأفراد والتنظيمات المنبثقة من المجتمعات المحلية من جهة والجمعيات الأهلية المركزية والدولية من جهة أخرى بهدف اكتساب الخبرة وتدعيم المشروعات والحصول على التمويل والمساندة.

- تنظم حلقات الاتصال اللازمة لتبادل المعرفة والخبرة بين جميع الأطراف المشتركة في العمليات التنموية.
- تقوم بتعظيم عمل التنظيمات المجتمعية المحلية بعضها البعض وحل الخلافات التي تنشأ بين مجموعات العمل المحلية أو الأفراد أثناء البرامج والمشاريع المختلفة.

ج) المسار الثالث: وضع الخطط والبرامج

يشمل المسار الثالث وضع الخطط والبرامج المختلفة في عملية الارتقاء بالمناطق العشوائية ويضم المجالات التالية:

- تقوم هندسة إدارة المنشآت والمرافق خطط وبرامج التنمية من خلال تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلى بخصائصه المتعددة والمتباينة وتطوير واختيار الطرق المناسبة للتعامل مع كل حالة، وتطوير الأساليب التي تساند التغير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- تصميم البرامج والمشروعات التي تنظم المشاركة الشعبية على المستوى المحلى والإشراف على تنفيذ المجتمع لهذه البرامج، والمشاركة في تنظيم سير العمل وتقديم المشورة أثناء التنفيذ، وتوفير العمالة الفنية المتخصصة وكذلك المشاركة في صنع القرارات المؤثرة على قدرة المجتمعات المحلية في الحصول على الموارد.
- تقوم هندسة إدارة المنشآت والمرافق من خلال تعبئة موارد الجهات المانحة وتوجيهها للمشروعات بتمكين المجتمعات المحلية من القيام بمشروعات التنمية. كما تقوم بتطوير وسائل وطرق التمويل المحلي للأنشطة بحيث يمكن للمجتمع إدارتها وتوجيه عائدها لاستمرارية واستدامة التنمية بالمنطقة. وأخيراً تقوم المنظمات بتمكين المجتمع من خلال المشروعات الصغيرة التي تحقق فرص عمل جديدة تسمح برفع مستوى معيشة الأهالي، وللمساعدة في برامج تنمية البيئة العمرانية.
- بناء القدرات وتنمية المهارات اللازمة لمشاركة المجتمع الفعالة في العملية التنموية بهدف تحقيق الاعتماد على الذات وإيجاد الإمكانيات التي تسمح باستمرار التنمية.

رابعا: تقويم الخطة: ويتم ذلك عن طريق دراسة الخطط دراسة متأنية وعرضها على أكبر عدد من الخبراء والمختصين في مجالات التنمية والارتقاء لأخذ الآراء وتعديل الخطة بموجبها بما يضمن أفضل الوسائل والطرق للاستفادة القصوى من المشروعات والبرامج المتوفرة في كل مدينة.

خامسا: تنفيذ الخطة: يشرع في تنفيذ الخطة بعد إعداد تصور واضح عن مراحل التنفيذ والية التمويل. ولن ينتهي دور التخطيط الاستراتيجي عند هذه المرحلة، حيث أن التخطيط الاستراتيجي في الواقع حلقة مستمرة دائمة تتغير بتغير المعلومات والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع بشكل دائم ومستمر.

٤- ٢- ٢ مستوى التخطيط التشغيلي :

ويكون التخطيط في هذه المرحلة على مستوى مجموعة الخدمات في المنطقة الواحدة لإمكانية تكاملها مع بعضها البعض، كما يراعى في التخطيط التشغيلي خصوصية المنطقة فمثلا توجد مناطق عشوائية نتيجة للهجرة الحاصلة من الريف إلى المدن وتأخذ طابع معين تختلف في مشاكلها وحلولها عن مناطق أخرى عشوائية نتيجة لسكن مجموعات من العمالة الوافدة مثلا أو تجمعات لمقيمين غير نظاميين بالمنطقة. ويكون التعامل مع المنطقة وخصوصيتها، وبناءا عليه يتم تسكين البرامج والمشروعات التطويرية على حسب احتياج المنطقة في المجالات التالية:

أولا: في مجال البحث والتدريب والتثقيف

البحث عن أفضل الوسائل والطرق لتدريب سكان المناطق العشوائية مما يساهم وبشكل فعال في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المناطق، وتعد مرحلة التدريب والتثقيف من أهم المراحل فما أهمية حاويات النظافة إن كان الناشئة من سكان الحي يقومون بالعبث بمحتوياتها وإلقاءها على الأرض بحثا عن بعض المواد القابلة للتدوير؟ أو ما هي أهمية هذه الحاويات إن كنا نجد نماذج من السكان وبأحسن هندام ويركب سيارة

فاخرة ثم يقوم بإلقاء مخلفات سيارته من الشباك؟ لذلك نجد أن التوعية والتدريب والتحفيز لها أثر كبير وهي بداية الطريق للتنمية والارتقاء ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- تدريب الشباب على الأعمال المهنية المختلفة.
- التدريب والتثقيف في المجالات البيئية المختلفة وتوعية السكان بأهمية المحافظة على البيئة والتدريب على وسائل المحافظة على مصادر الطاقة
- رفع مستوى السكان وبخاصة الناشئة بأهمية المحافظة على الممتلكات العامة.
- تثقيف المجتمع بأهمية إعادة التدوير للمواد المستهلكة وتدريبهم على الممارسة العملية في هذه المجالات.
- تثقيف المجتمع بنظم وقواعد المرور واشتراطات السلامة داخل وخارج المساكن.

ثانيا: في المجال العمراني

تتم دراسة المنطقة بشكل دقيق من الناحية العمرانية وتقدم الحلول العمرانية المختلفة الملائمة للمنطقة وديمغرافية السكان ومن أمثلة الحلول المقترحة ما يلي:

- تحديد مدى ملائمة المباني لاشتراطات السلامة وإزالة المباني التي تشكل خطر على السكان
- تشجيع السكان على الاهتمام بمظهر المباني الخارجي
- الاهتمام بتوفير ممرات للمشاة.
- تأمين الحاجات الترفيهية للأفراد مثل توفير الفراغات المناسبة في النسيج العمراني لعمل مناطق ترفيهية كالملاعب والساحات الشعبية والأسواق.
- صيانة طرق السيارات والاهتمام بالمواقف وتوفيرها بأفضل شكل.

ثالثا: في المجال البيئي:

يعد المحور البيئي أحد المحاور الرئيسة من أجل تحقيق تنمية بيئية شاملة في المناطق العشوائية و يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- المساهمة في حل المشكلات البيئية خاصة ما يتعلق بالحد من التلوث والاستهلاك المفرط للمرافق والحفاظ على الموارد المتاحة.
- تمهيد الطرق وتوسيعها، وتوفير شبكة صرف بتكنولوجيا متوافقة وربطها بالشبكة الرئيسية، وكذلك توفير مصادر عامة لمياه الشرب (مثل الحنفيات العمومية) وتحسين الشبكات الداخلية للمساكن.
- رفع القمامة بصفة دورية، وتنفيذ مشروعات بيئية للتخلص من المخلفات الصلبة وتدوير المخلفات بمختلف أنواعها.
- مكافحة عامة لجميع أنواع الحشرات مثل البعوض والذباب والقضاء على مصادرها وأماكن نموها.

رابعا: في المجال الاجتماعي

يمثل افتقاد الحقوق الرسمية لمواطني العشوائيات عائقاً لتوفير الخدمات الأساسية وتطويرها حيث أن تحسين الحالة الاجتماعية لمواطني العشوائيات يرتبط مباشرة بتحقيق التنمية، ويمكن اقتراح الخدمات الاجتماعية الممكن تقديمها في الآتي:

- تنمية المجتمعات المحلية والحد من البطالة.
- إعداد برامج محو الأمية والمساعدة على إنشاء المدارس المختلفة.
- توفير رعاية صحية أولية عن طريق تنظيم حملات التوعية وإنشاء وحدات علاجية.
- رعاية الأمومة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق تنظيم حملات توعية ضد أخطار الإدمان والأعمال المنافية للآداب العامة والقيم الدينية والعادات والتقاليد.

خامسا: في المجال الاقتصادي:

يعتبر توفير الاستثمارات اللازمة لعملية تطوير المناطق العشوائية من أهم المهام التي يمكن أن توفر عن طريق الاتصال بهيئات التمويل المختلفة، كما أن رفع المستوي

الاقتصادي للمنطقة ككل يساعد على تطويرها، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال الآتي:

- المساعدة على إنشاء المشروعات الصغيرة التي تحقق رفع المستوي المعيشي الاقتصادي للفرد والأسرة داخل المناطق العشوائية.
- توفير فرص عمل جديدة داخل المناطق العشوائية عن طريق استخدام العمالة المتوفرة وتشغيلها في مشروعات التطوير.
- التدريب الفني للأفراد على حرف جديدة تؤهلهم للحصول على فرص عمل.
- الدفع بفكرة إيجار الأراضي بسعر رمزي من الدولة لمدة طويلة مقابل الانتفاع بها من قبل السكان وتقنين حيازتها.

٥ . الخلاصة :

إن عملية تطوير وارتقاء الأحياء العشوائية بمدن المملكة والارتقاء العمراني بها عملية ذات أبعاد متعددة وتضم بجوانبها عدة معوقات لتنفيذها، فلا يستطيع أحد أن يؤكد أن توفير الخدمات المختلفة كفيلة بتطوير المناطق العشوائية والارتقاء العمراني بها دون الارتقاء النوعي بالسكان وثقافتهم بشكل عام. كما أن عملية التنمية لا تقوم على عاتق جهة دون أخرى أو أن تكون مسؤولية الدولة دون الأخذ في الاعتبار دور المستفيدين من التطوير، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في التنمية. ومن هنا يظهر لنا أن ركيزة التطوير هي المشاركة الشعبية للجهات المستفيدة لتقديم الخدمات الملائمة لاحتياجاتهم على ضوء أطر معينة تضمن كفاءة التطوير والارتقاء بدرجة مرضية للسكان والمسؤولين، ويمكن بلورتها على شكل التوصيات التالية:

١) تأسيس إدارة هندسة إدارة المنشآت والمرافق: وقد وجد من خلال البحث أن هندسة إدارة المنشآت والمرافق هي الجهة المعنية بدرجة أساسية في موضوع التنسيق بين شركاء التنمية والارتقاء المختلفين.

٢) ربط شركاء التنمية والارتقاء (أمارة المنطقة- أمانات المدن والبلديات- المجلس البلدي- جمعية مراكز الأحياء- القطاع الخاص- مؤسسات التمويل- الجمعيات الخيرية) بإدارة هندسة إدارة المنشآت والمرافق حيث تلعب الأخيرة دورا رئيسيا للربط والتنسيق مع الشركاء المختلفين تحت مظلة أمارة المنطقة لتستمد منها الصلاحيات المختلفة وتمكنها من مخاطبة الجهات الحكومية والتنسيق معها وتفعيل دورها في مراحل التطوير المختلفة.

٣) تأكيد المشاركة الشعبية الفاعلة من خلال شركاء التنمية أصحاب العلاقة مثل المجلس البلدي وجمعية مراكز الأحياء والمنظمات الخيرية والمشاركة في إعداد الدراسات اللازمة و وضع الاقتراحات و إعداد الخطط الإستراتيجية ووضع الخطط التشغيلية للبرامج والمشروعات و مراجعة الخطط و تنفيذ البرامج والمشروعات و تقويم الخطط.

٤) التخطيط على المستوى الاستراتيجي: يتم التعاون بين شركاء التنمية والارتقاء من أجل وضع خطة لتنمية المناطق العشوائية، وتساعد هذه الخطة القاعدة الشعبية في القيام بدورها بفاعلية وكفاءة تنعكس على مجتمعاتها المحلية، كما يساهم التخطيط الاستراتيجي في تأسيس قطاع من الجمعيات الأهلية تبذل قصارى جهدها لمساندة وتكملة البرامج الحكومية في مجال الصحة والتعليم والتنمية المحلية والرعاية الاجتماعية خاصة أن الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية في الوصول والتغلغل في القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام بها. كما يشمل هذا المستوى جمع المعلومات و تحليلها ثم وضع خطة العمل على ثلاث مسارات وهي: مسار تحفيز الطاقات والجهود، والمسار الثاني يختص بتفعيل المساهمات وتوظيف الجهود والخبرات، بينما يمثل المسار الثالث وضع الخطط والبرامج والتي من شأنها كسب ثقة المجتمع وقياداته و توظف جهود وخبرات جميع الشركاء في عملية التنمية والارتقاء من خلال التعايش والاندماج معهم ونشر الوعي بأهمية الأنشطة المطلوبة والعوائد المتوقعة منها ووضع خطط وبرامج التطوير وتقويمها.

٥) التخطيط على المستوى التشغيلي: تكون المشاركة على مستوى مجموعة الخدمات في المنطقة الواحدة لإمكانية تكاملها مع بعضها البعض في مجال التدريب والتثقيف ومعالجة القضايا العمرانية والبيئية والاجتماعية.

بهذه الصورة الشمولية سيتم تحقيق التكامل في الخدمات وتطوير المناطق العشوائية والارتقاء بها عمرانيا وبيئيا واجتماعيا تحت مظلة هندسة إدارة المباني التي تقوم بدور التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

المراجع :

١) متولي، ماجدة (٢٠٠٠).. "التنمية المتواصلة للمناطق العشوائية واستراتيجيات الحد من النمو العشوائي". وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، مصر بالتعاون مع مركز دراسات الإسكان والتنمية الحضرية، هولندا، الدورة التدريبية "تخطيط وإدارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية" القاهرة.

٢) العدوى، محمد أحمد (٢٠٠٢).. "العشوائيات والمحليات في مصر، المشكلة والحل". أحوال مصرية، السنة ٥، العدد ١٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

3) Beierle, T, C. (2002). Democracy in Practice: Public Participation in Environmental Decisions. Journal of Policy Analysis and Management, Policy Studies Review, Environment and Planning, Society and Natural Resources, and Environmental Law Report, Resources for the future, Washington, DC. USA.

٤) المرجع السابق

5) Stec, S. Casey, S. (2000). UN/ ECE Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters, The Regional Environmental Center for Central and Eastern Europe, United Nations, New York and Geneva.

6) Samuli, L. (2003). Public Participation in Urban Planning and Strategies, Lessons from medium sized cities in the Baltic Sea Region, Center for Urban and Regional Studies, Helsinki University of Technology, Helsinki, Finland.

٧) مجلد أبحاث المؤتمر العربي الإقليمي "تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة"، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة (٢٠٠٣).

٨) تارم، جاهد. بليحة، محمد عماد (٢٠٠٨). "تنمية ورفع كفاءة مناطق الإسكان العشوائي باستخدام وسائل هندسة إدارة المدن(منطقة الصحيفة بجدة ـ دراسة تطبيقية)"، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

9) Schlyter, A. (1981). Upgrading in Lusaka; Participation and Physical Changes, Gavel National Swedish Institute of Building Research,

10) Enycdi, G (2004). Public Participation in Socially Sustainable Urban Development, UNESCO/MOST Program and Centre for Regional Studies (Hungarian Academy of Sciences) with the co-operation of MTA/VITA

Foundation (Budapest, Hungary) and the Hungarian MOST Liason Committee.

١١) المداح، إيمان(٢٠٠٦). دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة، جامعة حلوان.

١٢) عفيفي، عبد الخالق (٢٠٠١). نحو تصور مقترح لتدعيم المشاركة الشعبية في مصر، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة.

١٣) تارم، جاهد. بليحة، محمد عماد (٢٠٠٨). تنمية ورفع كفاءة مناطق الإسكان العشوائي باستخدام وسائل هندسة إدارة المدن(منطقة الصحيفة بجدة ـ دراسة تطبيقية)، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

١٤) بليحة، محمد عماد. كامل، راندا(٢٠٠٣). فاعلية المشاركة الشعبية في تنمية المناطق ذات القيمة التاريخية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي السابع، القاهرة،.

١٥) تارم، جاهد. بليحة، محمد عماد (٢٠٠٨). تنمية ورفع كفاءة مناطق الإسكان العشوائي باستخدام وسائل هندسة إدارة المدن(منطقة الصحيفة بجدة ـ دراسة تطبيقية)، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

١٦) رجب، رانيا. (٢٠٠٣). مشروعات التنمية المتواصلة للارتقاء بالمناطق العمرانية المتدهورة في مصر، دراسة فاعلية الخطط التمويلية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة، جامعة حلوان.

١٧) مدبولي، مصطفي.(٢٠٠٠). المشاركة الشعبية في عملية التجديد والارتقاء الحضري، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، مصر بالتعاون مع دراسات الإسكان والتنمية الحضرية، هولندا، الدورة التدريبية "تخطيط وإدارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية" القاهرة.

١٨) عفيفي، عبد الخالق. (٢٠٠١). نحو تصور مقترح لتدعيم المشاركة الشعبية في مصر، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

١٩) مدبولي، مصطفي.(٢٠٠٠). المشاركة الشعبية في عملية التجديد والارتقاء الحضري، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، مصر

بالتعاون مع دراسات الإسكان والتنمية الحضرية، هولندا، الدورة التدريبية "تخطيط وإدارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية" القاهرة.

20) Davidson, F. & Peltenburg, M. (1993). Governments and NGOs/CBOs Working Together for Better Cities, Institute for Housing and Urban Development Studies, Rotterdam, Netherlands,
21) Vahlans, M. (1993). The New Popularity of NGOs: Will the Enthusiasm Last? Institute for Housing and Urban Development Studies, Rotterdam, Netherlands,

٢٢) شبكة، شاهدان. (١٩٩٩). دور الجمعيات الأهلية في تنمية المناطق العمرانية، بحث غير منشور مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للعمارة والتصميم العمراني (وظائف الأساتذة المساعدين)، المجلس الأعلى للجامعات، مصر

23) http://www.hmmc.gov.sa/
24) http://ahyaa.com/
25) http://www.wamy.org
26) Rondeau, E.P Brown, R.K. Lapides, P.D Brown, R.K . (1995). Facilities Management, John Wiley & Sons, Inc. U.S.A.

٢٧) المداح، إيمان. (٢٠٠٦). دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة، جامعة حلوان.

٢٨) عامر، سامي. رشدي أحمد. (٢٠٠١). خصائص الحيازة كأحد المحددات الرئيسية في صياغة بدائل سياسات تطوير المناطق العشوائية، المؤتمر العربي الإقليمي "تأمين الحيازة - الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة"، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة.

٢٩) خوري، زكي. (٢٠٠٠). دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، مصر بالتعاون مع دراسات الإسكان والتنمية الحضرية، هولندا، الدورة التدريبية "تخطيط وإدارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية" القاهرة،.

30) Atkin, B. Brook, A. (2007). Total Facilities Management. Blackwell Publishing Ltd, Oxford, UK.

31) Hamer, J.M. (1988). Facilities Management Systems. Van Nostr and Reinhold Company, New York, USA.

٣٢) تارم، جاهد (٢٠٠٨). تطوير المعامل العلمية بالمؤسسات والمراكز العلمية بمساعدة "هندسة إدارة المنشآت والمرافق"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (علوم تصاميم البيئة) جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

٣٣) تارم، جاهد. بليحة، محمد عماد (٢٠٠٨). تنمية ورفع كفاءة مناطق الإسكان باستخدام وسائل هندسة إدارة المدن(منطقة الصحيفة بجدة ـ دراسة تطبيقية)، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

٢٣) تارم، جاهد (٢٠٠٨). هندسة إدارة المنشآت والمرافق" Facilities Management" بين النظرية والتطبيق في الدوائر الحكومية بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم للنشر بمركز البحوث والمعلومات بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، الرياض.

The Role of Facilities Management in Activating Public Participation in the Process of Developing and Upgrading Informal Settlements in the Cities of the Kingdom of Saudi Arabia

Jahed M. Tarim

Dept. of Architecture, College of Environmental Design,
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract :

The informal settlements are one of the most important urban problems in the cities of the Kingdom of Saudi Arabia, despite the great efforts that have been made to handle them, but the problem still exist and it is the obsession of authorities at all levels to work to find effective solutions and appropriate ways to reduce and control the spread of informal Settlements. By looking at the studies and research carried out in this area, we find that the problem is multi trends and pivots (urban - environmental - social - economic - administrative and management) can not unilaterally handle the problem without the active participation of all relevant parties, notably public participation of the inhabitants of the slums and who represent them in the official forums.

Because public participation in official decision-making is recent in the Kingdom of Saudi Arabia it was necessary to highlight the importance of public participation, its positives, the obstacles it faces, and its success factors in general and in Saudi Arabia in particular, the research also discusses public participation mechanism and main participants partners in the process of developing and upgrading.

The research shows the powerful role of facilities management in organizing and managing the process of developing and upgrading among the strategic planning level and the operational planning level of the city by activating the role of public participation, coordinating with various relevant parties, and link them with the decision-making levels (Emirate and councils emanating from them) and the sources of service delivery (municipalities and government departments) to ensure the efficiency of the developing and upgrading to satisfy the population and authorities.

Key Words:

Public Participation, Informal Settlements, Developing and Upgrading Process, Facilities Management, Non- governmental Organizations, Strategic Planning, Operational Planning.